

## قرار رقم (6) لسنة 2019

بشأن رفع الحد الأقصى للمرتب في التأمين التكميلي  
وإضافة شرائح جديدة إلى الجدول رقم (1) المرافق  
للمرسوم بالقانون رقم (128) لسنة 1992 بنظام  
التأمين التكميلي

وزير المالية،

بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم (128) لسنة 1992 بنظام  
التأمين التكميلي المعدل بالقانون رقم (9) لسنة 2011،  
وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية  
بجلسته المنعقدة في 1440/4/30 هـ الموافق 2019/1/6 م.

قرر

### مادة (1)

يرفع الحد الأقصى للمرتب في التأمين التكميلي المنصوص عليه في  
المرسوم بالقانون رقم (128) لسنة 1992 المشار إليه إلى (1500  
د.ك) شهرياً.  
ولا يجوز أن يتجاوز المرتب الخاضع للتأمين الإلزامي وفقاً لأحكام  
المرسوم بالقانون المشار إليه (1250 د.ك) شهرياً.

### مادة (2)

تُضاف إلى الجدول رقم (1) بتحديد شرائح الاشتراك الاختياري  
للمؤمن عليه المرافق للمرسوم بالقانون رقم (128) لسنة 1992  
المشار إليه، الشرائح التالية:

الشريحة بالدينار	رقم شريحة الاشتراك
1100	11
1200	12
1300	13
1400	14
1500	15

### مادة (3)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من أول الشهر التالي  
لانتقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ نشره، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ  
الإجراءات اللازمة لتنفيذه.

وزير المالية

د. نايف فلاح مبارك الحجرف

صدر في: 30 ربيع الآخر 1440 هـ

الموافق: 6 يناير 2019 م